مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46
البند 3: الحوار التفاعلي مع المقرّر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
مداخلة شفهية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
5 مارس 2021
ألقاها: جيريمي سميث

منظمات حقوقية: على مجلس حقوق الإنسان التحرك العاجل بشأن مصر

سيدتي الرئيسة،

يرحّب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير المقرّرة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والذي جاء تحت عنوان؛ "تحذير نهائي: تهديدات بالقتل وتصفيات للمدافعين عن حقوق الإنسان".

في مطلع هذا العام، كتبت أكثر من 100 منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقدمّة تحذير مماثل حول الوضع في مصر. ومن الجدير بالملاحظة أن مصر جاءت في المركز الثاني وفق بيانات العام الماضي تحت ولايتك بشأن الاعمال الانتقامية بحق المدافعين، وهو مؤشّر قوي على أن وضع المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان يمرّ بمنعطف حرج.

لمدّة سنوات، حذّرت المنظمات غير الحكومية من أن الحكومة المصريّة تحاول القضاء على منظمات حقوق الإنسان واستئصال حركة حقوق الإنسان في مصر من خلال الهجمات المستمرّة والمنهجيّة واسعة النطاق.

وتشمل هذه الهجمات الاعتقال التعسفي المطوّل، والتعذيب، والتهديد بالقتل، وحالات الإخفاء السري، والمنع من السفر، واللوائح القمعية للمنظمات غير الحكومية، وتلفيق التهم الجنائية وغيرها من التكتيكات الوحشية المتزايدة. وتتذرّع الحكومة عادة بـ "مكافحة الإرهاب" لتبرير هذه الانتهاكات.

في هذه البيئة شديدة القمع، أُجبرت العديد من منظمات حقوق الإنسان على إغلاق أبوابها أو تقليل أنشطتها أو العمل من خارج البلاد أو العمل تحت تهديد مستمر.

ومن بين المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين لفترات طويلة قبل المحاكمة، محمد الباقر، إسراء عبد الفتاح، سولافة مجدي، إبراهيم عز الدين، باتريك زكي، وكثيرين غيرهم.

سيدتي المقرّرة الخاصة، إن نجاة حركة حقوق الإنسان المصرية على المحكّ. فهل في مواجهة هذه التحذيرات المتكرّرة، تعتقدين أن مجلس حقوق الإنسان يتحمّل مسئولية التحرّك إزاء الوضع في مصر؟

شكرًا لكِ،